



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مشكلات السلع

الدورة الخامسة والسبعون

روما، 13-15 يوليو/تموز 2022

حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022

الموجز

تتناول طبعة عام 2022 من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية (تقرير عام 2022) الطرق التي يمكن من خلالها للسياسات التجارية القائمة على النهج الإقليمية والمتعددة الأطراف على حد سواء أن تتصدى للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة اليوم. وينبغي على السياسات التجارية في مجال الأغذية والزراعة أن تهدف إلى حماية الأمن الغذائي العالمي، وأن تسهم في معالجة المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، وتعزز قدرة النظام الزراعي والغذائي العالمي على الصمود في وجه الصدمات، مثل الصراعات والجوائح والظواهر المناخية المتطرفة. ويناقش التقرير جغرافيا التجارة، ويحلل تجارة المنتجات الغذائية والزراعية وأنماطها عبر مختلف البلدان والأقاليم، ومحركاتها وبيئة السياسات التجارية. وتؤدي الميزة النسبية والسياسات التجارية والتكاليف التجارية إلى رسم معالم أنماط التجارة في المنتجات الغذائية والزراعية. وحينما تؤدي الميزة النسبية دورها في السوق العالمية، ستعود التجارة بمنافع على جميع البلدان. ويمكن لخفض الرسوم الجمركية وتكاليف التجارة أن يشجع التجارة والنمو الاقتصادي. وبإمكان الاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف على حد سواء أن تسهل هذه العملية، آخذة في الاعتبار أنّ مكاسب التجارة توزع بصورة غير متكافئة. وعندما تؤخذ في الحسبان الآثار البيئية العالمية، على غرار انبعاثات غازات الدفيئة، يمكن لاعتماد نهج متعدد الأطراف في التجارة أن يساعد على توسيع نطاق التدابير الرامية إلى التخفيف من حدتها.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إنّ اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بمضمون هذه الوثيقة ومناقشته إلى جانب الاستنتاجات المنبثقة عن تقرير عام 2022، والنظر في النقاط التالية من أجل اتخاذ المزيد من الإجراءات:

الإحاطة علماً باتجاهات تجارة المنتجات الغذائية والزراعية وتطورها، والإقرار بالدور الهام الذي تؤديه في الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي العالمي وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات، على غرار الصراعات والجوائح والظواهر المناخية المتطرفة؛

- ◀ والتشديد على الحاجة إلى أن تعزز السياسات التجارية وجود أسواق عالمية مفتوحة وشفافة وجيدة الأداء، لا سيما في أوقات انعدام اليقين والأزمات، والتأكيد على أهمية تحسين الإنتاجية الزراعية وخفض التكاليف التجارية بغية جعل التجارة سبباً من سبل تحقيق النمو؛
- ◀ والاعتراف بدور تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في معالجة المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، والتأكيد على الحاجة إلى اعتماد نهج إقليمية ومتعددة الأطراف يعزز بعضها بعضاً في معالجة العوامل الخارجية البيئية ذات النطاق العالمي.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة لجنة مشكلات السلع

شعبة الأسواق والتجارة

البريد الإلكتروني: FAO-CCP@fao.org

الهاتف: (+39) 06 570 52723

أولاً - مقدمة

1- لقد أدى إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995 وإدراج الزراعة بصورة صريحة في قواعد نظام التجارة الدولية، إلى جانب عدد كبير من الاتفاقات التجارية الإقليمية، إلى مضاعفة حجم تجارة المنتجات الغذائية والزراعية. وأسفر خفض الرسوم الجمركية على الواردات حول العالم عن زيادة إدماج الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية في السوق العالمية وتعزيز النمو الاقتصادي.

2- وفي الوقت نفسه، أدت العولمة المتزايدة لأسواق المنتجات الغذائية والزراعية إلى إثارة مخاوف بشأن الآثار المحتملة للتجارة على البيئة والمجتمعات. كما يسود تصور بأن التجارة الدولية في المنتجات الغذائية والزراعية والأغذية والزراعة تساهم في استنفاد الموارد الطبيعية، وتؤدي إلى إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي، وتسريع التغييرات في أنماط الحياة والأنماط الغذائية، وزيادة عدم المساواة.

3- وتتسم بيئة السياسات التجارية اليوم بالجمود في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تديرها منظمة التجارة العالمية، حيث يتحول اهتمام البلدان إلى الاتفاقات التجارية الإقليمية الواسعة النطاق والأعمق والتي تهدف إلى تحسين الوصول إلى السوق من خلال خفض الرسوم الجمركية، ولكن أيضاً إلى تعزيز التعاون في مجال السياسات واللوائح المحلية ومواءمة التدابير غير الجمركية. وتسهم الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبيرة في زيادة ترسيخ التكامل الاقتصادي في صفوف الأطراف الموقعة عليها.

4- وتتناول طبعة تقرير عام 2022، بعنوان "جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية: نُهج السياسات من أجل التنمية المستدامة"، الطرق التي يمكن من خلالها للسياسات التجارية القائمة على الجهود الإقليمية والمتعددة الأطراف على حد سواء أن تتصدى للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة اليوم. وينبغي على السياسات التجارية في مجال الأغذية والزراعة أن تفضي إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وأن تساهم في معالجة المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية وتعزيز قدرة النظام الزراعي والغذائي العالمي على الصمود في وجه الصدمات، مثل الصراعات والجوائح والظواهر المناخية المتطرفة.

ثانياً - جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية

5- يبحث هذا التقرير في مختلف خيارات السياسات من أجل النمو المستدام عن طريق توفير إطار منهجي لتقييم جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية وتحليل تجارة المنتجات الغذائية والزراعية وأنماطها عبر مختلف البلدان والأقاليم، ومحركاتها وبيئة السياسات التجارية.

6- ويوفّر النظر في جغرافيا التجارة العديد من الرؤى الثاقبة القيّمة من أجل تحليل التنمية المستدامة. أولاً، عن طريق رسم خرائط التجارة في المنتجات الغذائية والزراعية، يمكن للمرء أن يفهم بصورة أفضل تطور الاتجاهات مثل العولمة والتكامل الإقليمي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. كما يمكن لهذه الاتجاهات أن تشكّل معالم قدرة الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية على الصمود في وجه الصدمات، مثل الصراع الحالي بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وانعكاساتها على الأمن الغذائي والتغذية.

7- ثانيًا، تسلّط جغرافيا التجارة الضوء على الفجوات الكبيرة القائمة عبر البلدان. وقد شهدت الثروة العالمية نموًا، غير أن حصة البلدان المنخفضة الدخل في هذه الثروة لم تتغير بشكل كبير. وتُعدّ فجوة الإنتاجية الزراعية هائلة أيضًا. وتسهم الاختلافات النسبية في التكنولوجيا الزراعية والإنتاجية في تحديد الميزة النسبية في مجالي الأغذية والزراعة وتحدد معالم الأنماط التجارية. وفي الوقت نفسه، وتعتبر تكاليف التجارة، التي تصوغها الجغرافيا أيضًا، كبيرة ويمكن أن تعزل البلدان المنخفضة الدخل جزئيًا، مما يحد من فرص النمو والتنمية..

8- ثالثًا، يكشف النظر إلى التجارة من منظور جغرافي عن التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية. وتعتبر الأراضي والمياه من العوامل الرئيسية للإنتاج التي تساهم أيضًا في صياغة الميزة النسبية. وعلى الرغم من أن التجارة تساعد المناطق التي تتمتع بثروات قليلة من الموارد، مثل البلدان التي تعاني من الإجهاد المائي، على ضمان الأمن الغذائي، إلا أنها يمكن أن تؤثر على البيئة أيضًا. ومع تزايد استهلاك الأغذية بعيدًا عن مكان إنتاجها، فبإمكان التجارة أن تولّد آثارًا بيئية خارجية في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن يؤدي إنتاج الصادرات إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية المستنفدة بالفعل والتأثير على الغابات والتنوع البيولوجي.

9- ويلقي هذا التحليل لجغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية الضوء على المفاضلات بين مختلف أهداف التنمية المستدامة ويساعد في مناقشة بيئة سياسات معقدة. وقد تعرّبت تعددية الأطراف، كما انعكست في جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الدوحة، والتكتلات التجارية الإقليمية الأعمق آخذة في الازدياد أيضًا. ويهدف كلا النهجين إلى تعزيز التكامل التجاري والنمو الاقتصادي بموازاة معالجة آثار التجارة على البيئة. وضمن هذين النهجين، يدرس تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022 فعالية السياسات التجارية لمواجهة تحديات العالم اليوم.

ثالثًا - العولمة وإضفاء الطابع الإقليمي

10- توسعت تجارة المنتجات الغذائية والزراعية بسرعة في الألفية الجديدة، إذ زاد الكثير من البلدان مشاركتها في التجارة العالمية في المنتجات الغذائية والزراعية وتغيرت جغرافيا التجارة ومشهداها. وأصبحت الاقتصادات الناشئة جهات فاعلة ذات أهمية، كما تم إدماج البلدان المنخفضة الدخل بشكل أفضل في الأسواق العالمية. وعلى الرغم من أن عملية العولمة هذه قد أحدثت تغييرات هامة في هيكل السوق العالمي للمنتجات الغذائية والزراعية، إلا أنها فقدت زخمها منذ الأزمة المالية لعام 2008.

11- وأصبح هيكل الشبكة العالمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية أقل تركيزًا وأكثر لا مركزية بين عامي 1995 و2019. وفي عام 1995، هيمن عدد قليل من الجهات الفاعلة الكبرى على السوق العالمي. ومع مرور الوقت، زاد عدد مراكز التجارة هذه، إلى جانب توسع التجارة وظهور جهات فاعلة جديدة، في حين ضعفت هيمنة المراكز الفردية. وتعكس هذه التغييرات الهيكلية التكافؤ النسبي في الفرص واتسام السوق العالمي للأغذية بطابع ملائم للنمو الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، تعتبر احتمالات أن تتاجر البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مع الاقتصادات المرتفعة الدخل أعلى اليوم مما كانت عليه قبل عقدين. ويُعدّ ذلك هامًا بالنظر إلى أن التجارة تيسّر نشر التكنولوجيا والمعرفة وتعزز الإنتاجية والنمو العام.

12- لكن ضمن السوق العالمية، لا تزال الأقاليم تؤدي دورًا هامًا. وكان إضفاء الطابع الإقليمي على تجارة المنتجات الغذائية والزراعية - أي ميل البلدان إلى التجارة ضمن إقليم ما عوضًا عن التجارة مع بلدان واقعة خارج الإقليم - أكثر

وضوحًا في عام 2019 مقارنة بعام 1995. وشكلت البلدان مجموعات تجارية مختلفة، قد تكون إقليمية أو تتوسع لتشمل بلدانًا عبر الأقاليم وتميل إلى التجارة فيها بشكل أكبر. وغالبًا ما تتشكل مثل هذه التجمعات على أساس القرب الجغرافي والتكامل الاقتصادي الذي تقوم بصياغته الاتفاقيات التجارية. وتتواصل الأطراف المتاجرة الكبيرة في هذه المجموعات مع البلدان الصغيرة مما يحسن إدماجها في الأسواق. ويكون العديد من هذه المجموعات مستقرًا نسبيًا، مثل مجموعة تضم بلدانًا في أمريكا الشمالية واللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. في حين تكون مجموعات أخرى أقل استقرارًا وتتجه البلدان فيها إلى المتاجرة بصورة أكبر مع شركاء من خارج القارة.

13- ومع قيام البلدان بزيادة عدد شركائها التجاريين، زادت كثافة سوق المنتجات الغذائية والزراعية. وأدى ذلك إلى تعزيز قدرة السوق على التحمل والصمود في وجه الصدمات مقارنة ببداية القرن الحادي والعشرين. إلا أن هناك عددًا قليل فقط من البلدان التي لا تزال حصتها تمثل معظم القيمة المتداولة، ويتلقى عدد قليل من البلدان فقط مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الغذائية والزراعية من العديد من جهات التصدير المختلفة. وتتركز واردات معظم البلدان على عدد قليل من المنتجات من عدد محدود من الشركاء التجاريين، مما يجعلها عرضة للصدمات التي تحدث في الأسواق المصدرّة. وعلى سبيل المثال، يعد الاتحاد الروسي وأوكرانيا موردين رئيسيين بالنسبة إلى عدد من البلدان، ينتمي العديد منها إلى فئة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض المعتمدة بشدة على المواد الغذائية المستوردة. وينبغي على البلدان التي تعتمد على واردات من منتجات محددة ومن عدد قليل من الشركاء التجاريين أن تسعى نحو تنوع المنتجات المستوردة وزيادة عدد الشركاء التجاريين بغية تحسين قدرتها على الصمود.

رابعًا - المحركات الأساسية للتجارة في المنتجات الغذائية والزراعية

14- يمكن أن تؤثر عوامل عديدة على التجارة في المنتجات الغذائية والزراعية، لكن أكثر العوامل تأثيرًا هو الميزة النسبية - القدرة على إنتاج سلع محددة تكون تكلفتها الفرصة البديلة فيها أقل مما يعرضه الشريك التجاري. ويقتضي مفهوم الميزة النسبية أن تصبح جميع البلدان أفضل حالًا بفضل التجارة، لكن هناك محركات أخرى مثل السياسات والتكاليف التجارية تصوغ أنماط التجارة العالمية في المنتجات الغذائية والزراعية.

15- وتعدّ فجوة الإنتاجية في قطاع الزراعة هائلة. وفي المتوسط، ينتج أعلى 10 في المائة من البلدان الغنية قيمة مضافة زراعية لكل عامل تزيد بمقدار 70 ضعفًا تقريبًا عن تلك التي تنتجها البلدان التي تقع في أدنى 10 في المائة من توزيع الدخل. ويواجه العديد من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل قيودًا كبيرة في اعتماد التكنولوجيا والوصول إلى المدخلات الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعيق حالات انهيار السوق في البلدان المنخفضة الدخل اعتماد التكنولوجيا. وهناك العديد من العوامل الأخرى، بما في ذلك صغر متوسط حجم المزارع ومحدودية الوصول إلى التأمين والائتمان والتعليم، لا سيما بالنسبة إلى النساء، التي تلقي بظلالها على الإنتاجية الزراعية في البلدان المنخفضة الدخل.

16- وتؤدي الاختلافات النسبية في الإنتاجية، بالإضافة إلى التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية، إلى اختلافات في أسعار المنتجات الغذائية عبر البلدان، وهي تحدّد تأثير الميزة النسبية في السوق العالمي. وفي المتوسط، كلما زاد التباين في الإنتاجية النسبية عبر البلدان، كلما أصبح تأثير الميزة النسبية أقوى وزادت التجارة.

17- إلا أنّ ذلك ليس هو الحال دائمًا. وتؤثر السياسات التجارية على العلاقة بين الميزة النسبية والتجارة. وعلى سبيل المثال، قد يؤدي دعم الصادرات الذي ألغاه المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لعام 2015 في نيروبي في حالة

المنتجات الزراعية إلى عكس العلاقة بين الميزة النسبية والتجارة، مما يؤدي إلى تصدير السلع التي كان من الممكن استيرادها، والعكس صحيح. وتعيق تكاليف التجارة تأثير الميزة النسبية أيضًا. يمكن للتجارة أن تكون مكلفة، كما أن المسافة تزيد على وجه العموم من تكاليف النقل. وهناك أيضًا تكاليف أخرى تتعلق بإجراءات التأمين والتصدير والاستيراد والتأخير الزمني على الحدود. وفي المتوسط، يواجه المنتج الغذائي ثمانية إجراءات غير تعريفية ومعايير مختلفة، ويزيد الامتثال بشكل كبير من تكلفة التجارة. وتقدر تكاليف التجارة في البلدان المنخفضة الدخل بما يصل إلى 400 في المائة على أساس القيمة المكافئة. وتعيق هذه التكاليف العالية التكامل التجاري.

18- وعلى سبيل المثال، يؤدي ضعف تأثير الميزة النسبية وارتفاع تكاليف التجارة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى تدني كثافة التجارة داخل الإقليم. وتتاجر بلدان الإقليم مع بلدان خارجه أكثر مما تتاجر في ما بينها. ويمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف التجارة أيضًا إلى عدم قيام بلد ما بالتجارة بقدر ما كان سيحدث لو كانت تكاليف التجارة أقل. وعلى وجه الخصوص، وبالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل التي تتميز بإنتاجية زراعية منخفضة نسبيًا، يمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف التجارة وتراجع التجارة إلى توسع القطاع الزراعي مقارنة بقطاعات الاقتصاد الأخرى، وهو أمر ضروري لتلبية احتياجات السكان من الأغذية. ويمكن أن يعيق ذلك التحول الهيكلي للاقتصاد. لا يجب على السياسات أن تهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية فحسب، بل عليها أن تهدف أيضًا إلى الحد من تكاليف التجارة لجني فوائد التجارة. وعلى سبيل المثال، ستؤدي التدابير المتخذة لزيادة التكامل التجاري في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية دورًا هامًا للنمو الاقتصادي والتنمية في الإقليم.

19- وسيزيد انخفاض تكاليف التجارة من انفتاح البلدان على التجارة وسيتيح الاستفادة من الميزة النسبية، مما يؤدي إلى جني المكاسب من التجارة. غير أن الانفتاح التجاري يمكن أن يؤدي في البلدان ذات الإنتاجية الزراعية المنخفضة إلى خسائر، لا سيما بالنسبة إلى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة العاجزين عن زيادة كفاءتهم والمنافسة في أسواق أكثر انفتاحًا. ولهذا السبب، ستبرز الحاجة إلى سياسات تكميلية من أجل تحسين الوصول إلى التكنولوجيا والمدخلات الحديثة، بالإضافة إلى تيسير إعادة توزيع العمالة على القطاعات الأخرى من خلال أسواق العمل.

خامسًا - الآثار البيئية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية

20- يساهم توفر الموارد الطبيعية، مثل الأراضي والمياه، في الميزة النسبية في مجال الأغذية والزراعة. وبالنسبة إلى البلدان ذات الموارد الطبيعية القليلة والتي تكون الظروف المناخية فيها غير مواتية للإنتاج الزراعي، يمكن أن تضمن الأمن الغذائي والتغذية على صعيد توفير كمية الأغذية وتنوعها بمستويات أعلى مما يمكن أن يسمح به الإنتاج المحلي. وعلى الصعيد العالمي، تعزز التجارة والميزة النسبية كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

21- وتساعد التجارة في تخصيص الإنتاج الزراعي للبلدان التي تعتبر فيها كمية المياه والأرض المستخدمة لكل وحدة غذاء أقل نسبيًا. وعلى سبيل المثال، تقدر إحدى الدراسات أن تجارة المنتجات الغذائية والزراعية يمكن أن تولد ما بين 40-60 مترًا مكعبًا من مدخرات المياه السنوية للفرد الواحد.

22- وعلى الرغم من أن الأسواق العالمية المفتوحة للمنتجات الزراعية والغذائية يمكن أن تساعد في تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية، إلا أن الإنتاج من أجل الصادرات يمكن أن يولد آثارًا خارجية بيئية سلبية، مثل عمليات سحب المياه العذبة غير المستدامة، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، وإزالة الغابات وانبعاثات غازات الدفيئة. وعلى سبيل

المثال، شكّل الإنتاج الزراعي للماشية وفول الصويا وزيت النخيل – وجميعها منتجات ذات طلب عالمي مستمر – 40 في المائة من نسبة إزالة الغابات الاستوائية بين عامي 2000 و2010.

23- وفي كثير من الأحيان، تنشأ هذه الآثار البيئية السلبية بسبب الظروف المحلية وضعف البيئة التنظيمية. ويعني ذلك أن السياسات التجارية غير قادرة بمفردها على معالجة الآثار الخارجية البيئية بسهولة. ويمكن لقواعد التجارة المتعددة الأطراف، مثل إطار منظمة التجارة العالمية، إلى جانب اللوائح التنظيمية الوطنية، معالجة المفاضلات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية. ويتطور نطاق الاتفاقات التجارية ليشمل الأحكام البيئية أيضاً. وبين عامي 1957 و2019، ومن بين 318 اتفاقاً تم إبرامه، تضمّن 131 اتفاقاً حكماً واحداً على الأقل من الأحكام المتعلقة بالبيئة، فيما تضمّن 71 اتفاقاً أحكاماً أظهرت التفاعل بين البيئة والزراعة. وتوفر مثل هذه الاتفاقات حوافز للمنتجين لاعتماد ممارسات مستدامة من أجل تحقيق الوصول إلى الأسواق والحفاظ عليه.

24- بشكل عام، تشير العديد من الدراسات إلى أن الأحكام البيئية في اتفاقات التجارة الإقليمية لها تأثير إيجابي في معالجة الآثار الخارجية البيئية التي تولدها التجارة عندما يعود السبب فيها إلى الظروف المحلية. وتعزز الاتفاقات التجارية الأعمق التقارب في السياسات بين البلدان الموقعة على صعيد العديد من القضايا، بما في ذلك البيئة. وغالباً ما تنشئ هذه الاتفاقات آليات محددة لمناقشة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالبيئة والإشراف عليه. ويمكن للاتفاقات التجارية أن تشجع الشركاء التجاريين على تبني ممارسات مستدامة عندما تكون الأحكام البيئية ملزمة قانوناً وتكون التجارة بين الأطراف الموقعة مجهزة بمؤسسات تم تطويرها بشكل جيد، مثل إجراءات تسوية النزاعات وتقييمات الأثر البيئي.

سادساً – السياسات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية من أجل النمو المستدام

25- منذ بداية الألفية الجديدة، تطورت العولمة بالتوازي مع إضفاء الطابع الإقليمي، حيث تكمل كل عملية الأخرى. وأدت بيئة السياسات التجارية الحالية في مجال الأغذية والزراعة، كما صاغتها منظمة التجارة العالمية، إلى تثبيط الممارسات غير العادلة، والحد من عدم اليقين، وتسهيل التنسيق بين البلدان. ويُسكتمل هذا الإطار المتعدد الأطراف أيضاً بالعديد من اتفاقات التجارة الإقليمية. وساهم تحرير التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف على حد سواء في توسيع التجارة العالمية.

26- على الرغم من اتفاق البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على إلغاء دعم الصادرات الزراعية عقب المؤتمر الوزاري العاشر الذي عقد في نيروبي في عام 2015 وإنشائها لاتفاقية تيسير التجارة التي دخلت حيز النفاذ في فبراير/شباط 2017، من بين أمور أخرى، إلا أن العديد من المجالات المتعلقة بالزراعة، مثل التعامل مع الاحتفاظ بمخزونات حكومية والدعم الزراعي المحلي ساهمت في تعطيل المفاوضات. وفي الوقت ذاته، تضاعف عدد اتفاقات التجارة الإقليمية السارية من أقل من 25 اتفاقاً في عام 1990 إلى أكثر من 350 اتفاقاً في عام 2022. وأثار ذلك مخاوف بشأن ما إذا كان التمييز في السوق العالمية قد تزايد ويؤدي إلى تجزئة التجارة العالمية إلى كتل متنافسة.

27- وتطلق اتفاقات التجارة الإقليمية التجارة بين الجهات الموقعة ولكنها قد تؤدي أيضاً إلى تحويل التجارة بعيداً عن الجهات التي لا تتمتع بالعضوية. وبالنسبة إلى الجهات الموقعة عليها، تعمل اتفاقات التجارة الأعمق على تحسين الوصول إلى الأسواق عن طريق التعريفات التفضيلية وتقليل تكاليف التجارة من خلال تقارب اللوائح التنظيمية المحلية وتنسيق المعايير. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز تطوير سلاسل القيمة الإقليمية وتخفيف النمو.

28- وعلى الرغم من أن اتفاقات التجارة الإقليمية يمكن أن تولد في المتوسط مكاسب على الصعيد العالمي، إلا أن بعض البلدان قد تخسر. وعلى وجه الخصوص، قد تُترك البلدان المنخفضة الدخل ذات القدرة المحدودة على التفاوض وعلى تنفيذ أحكام تجارية معقدة خارج عملية التكامل التجاري الإقليمي. ويمكن أن يؤدي تحرير التجارة المتعددة الأطراف إلى مكاسب أكبر على الصعيد العالمي، كما أنه يمكن أن يكون أكثر الطرق فعالية من أجل تعزيز الوصول إلى الأسواق والنمو الاقتصادي للجميع.

29- وعلى الرغم من أن الميزة النسبية تبدو أكثر ملاءمة على الصعيد المتعدد الأطراف، إلا أنه سيكون من الصعب معالجة المفاضلات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية بالطريقة نفسها. ويمكن التصدي للآثار البيئية الخارجية التي تولدها التجارة، عندما تكون محلية، من خلال سياسات تجارية تكملها اللوائح التنظيمية على المستوى الوطني أو الإقليمي.

30- ولن تكون الإجراءات الأحادية الجانب أو حتى الإقليمية فعالة عندما تكون هذه الآثار الخارجية عالمية، كما في حالة تغير المناخ. وسيكون الاتفاق المتعدد الأطراف ضروريًا، ولكن قد يكون من الصعب بلوغ توافق في الآراء بسبب اختلاف وجهات نظر البلدان حول تأثير انبعاثات غازات الدفيئة وتكلفتها على المجتمع. غير أنه لا يمكن التصدي للآثار الخارجية البيئية في العالم بشكل فعال إلا من خلال تعددية الأطراف بالترافق مع قواعد تجارية تساعد على توسيع نطاق السياسات التي تأخذ بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية لهذه الآثار الخارجية.